مقاصد الشريعة الإسلامية



* أولا _ تعريف مقاصد الشريعة *

أ — المقلصد: جمع مقصد، وهو ما تقصده وتريد الوصول إليه.
 ب — الشريعة:

_ نغة: الطّريقة المستقيمة.

<u>الميدان:</u> الفقه وأصوله

اصطلاحا: هي (كلّ الأحكام الّتي نزل بها الوحي على سيدنا محمد ه،
 سواء كانت أحكاما عقائدية أو عملية أو أخلاقية).

وعليه؛ فمقاصد الشّريعة: هي (الغايات الّتي قصدها الله -تعالى- لتحقيق سعادة الإنسان ومصلحته في الدّنيا والآخرة).

* ثانيا _ المقصد العام للتشريع الإسلامي *

هو تحقيق مصالح الخلق جميعا في الدّنيا والآخرة، من خلال جملة أحكام الشّريعة الإسلاميّة، القائمة على أساس جلب المنافع ودفع المفاسد.

* ثالثًا _ أقسام مقاصد الشّريعة الإسلاميّة *

هي على ثلاث مراتب بحسب أهمية المصالح التي تسعى الشريعة الإسلامية إلى تحقيقها للنّاس، وبحسب احتياجهم لها:

أ _ المقاصد الضرورية:

- تعريفها: هي مصالح الإنسان الّتي لا بدّ منها، وبها صلاح الدّنيا والآخرة، بحيث إذا فقدت حلّ الفساد في الدّنيا والعذاب في الآخرة.
- أنواعها والتمثيل لها: المقاصد الضروريّة على خمسة أنواع -بحسب ما تحفظه-، وتعرف باسم (الكُلِّيَات الخمس) أو (الضّروريّات الخمس)، وهي:
 - حفظ الدّين: أي حفظ العقائد والعبادات والأحكام الّتي شرعها الله -تعالى - لعباده.

ومن أمثلته:

- _ تثبيت أركان الإيمان والإسلام في الوجود الإنساني والحياة الكونية. _ أمر الله -تعالى- بتوحيده، فشرع العبادات المنتوعة لعبادته وحده، وفي المقابل حرم الشرك والإلحاد والركة عن الذين بعد الذخول فيه باختيار دون إكراه.
 - _ إظهار أحكام الإسلام وشعائره، وإقامة حدوده.
- الاهتمام بالشعائر الكبرى، كالمحافظة على أداء الصلاة، وتنظيم جمع الزكاة.
 - ــ حرّم الله أكل ما ذُبح لغير الله أو ذُكِر عليه غيرُ اسم الله.
- والمقصد العام من ذلك هو التوحيد ومحاربة الشّرك والحفاظ على الدّين خالصنا لوجه الله -تعالى-. قال تعالى: {وَمَا أُمِرُوا إِلاّ لِيَعْبُدُوا اللّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدّينَ} [اللهة: 5]
- 2) حفظ النفس: أي حفظ ذلك الوجود الحسيّ الواعي المتكامل الشّامل
 للرّوح والجسد المتلازمين.

ومن أمثلته:

_ العلاج من مرض مميت.

- _ الوقاية من الأمراض الوبائية، مثلما فعل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حيث منع الجيش من دخول الشّام لأجل طاعون
- _ حرّم الله قتل النفس وشرّع القصاص. قال تعالى: {وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: 29]
 - (3) حفظ العقل: أي حفظ تلك القوة الله يدرك بها الإنسان حقائق الأشياء.
 ومن أمثلته:
- _ تحرير العقل البشري من رق التقليد: ومن ثُمّ فتح للعقل باب النّظر و إعمال العقل والفكر.
- _ تحريم الخمر، قال -تعالى-: {إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَرْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَكَمْ تُفْلِحُونَ} المائدة: من الآية 90، ويلحق بالخمر كل ما يسكر العقل ويذهب به، كالمخدّرات، والمفتّرات.
- _ تحريم كلّ ما من شأنه أن يشغل العقل عن مهامه، وكلّ ما يشلّ طاقتـه وحركته الفكريّة، ولذلك دعا الإسلام إلى ضرورة التّحرّر مـن سـلطان الخرافات والدّجل.
- 4) حفظ النسل والعرض: أي حفظ صلة الإنسان بمن ينتمي إليهم (الأباء والأجداد) وبمن ينتمي إليه (الزّوجة والأولاد).

ومن أمثلته:

- _ اعتناء الإسلام بالأسرة وتنظيمها منعا من التَّفكُّك.
- _ شرّع الإسلام الزّواج، ودعا إلى النّبكير فيه، ورغّب في التّقليــل مــن تكالفه.
- حرّم الله الاعتداء على الأعراض بالزّنا والقذف. قال تعالى: {وَلا تَقُرْبُوا الزّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلا} [الإسراء: 32]
 - 5) حفظ المال: أي حفظ ما يملكه الإنسان ويختص به عن غيره.

ومن أمثلته:

- أمر الشرع بضرورة تنمية المال بالطرق المشروعة، وذلك بالحث على الستعي لكسب الرزق وتحصيل المعاش، فشرع أحكام البيع وسائر العقود والمعاملات.
- حرّم الله السرّقة والرّبا والرّشوة؛ لحماية كلّ من المالَيْن العامِّ والخاص من أيدي الآخرين. قال تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمُوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِينْكُمْ بِللْبَاطِلِ إِلاّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: 29]
- _ حرّم الإسلام التبذير وهدر الأموال؛ لحفظ المال الخاص من أيدي أهله.
 - * وظيفة الضروريات الخمس في التشريع الإسلامي:
- وظيفة بياتية: قصد تيسير فهم التكاليف على المكلّفين، وتمكينهم من إدراك المنفعة النّاتجة عنها، والتّعرّف على الضرّر للابتعاد عنه.
- وظيفة تشريعية: قصد تمكين العلماء المجتهدين من الأدوات التشريعية
 والقواعد الأصولية، للاجتهاد في القضايا والمسائل الطارئة والمستجدة.

* رابعا _ أهميّة ترتيب مقاصد الشريعة *

ذكرنا أنّ هذه المقاصد مرتبة حسب أهميّتها، وفائدة هذا التّرتيب تظهر عند تعارض بعضها بعض:

- _ فعند التعارض نقدم الضروريات على الحاجيات، والحاجيات على التحسينيات.
- _ والكلّيات الخمس مرتبة حسب أهمّيتها كذلك، فنقدّم عند التّعارض حفظ الدّين على حفظ النّفس، وهكذا...

ومن أمثلة هذه الفائدة من الترتيب:

- الأمر بحفظ النّفس من المقاصد الضرورية، ومشروعية الأكل من المقاصد الحاجية، فلو أنّ إنسانًا أشرف على الموت بسبب الحوع، ولم يجد ما يأكله إلاّ الميتة، فإذا راعينا هذا المقصد الحاجي ومنعناه من الأكل من الميتة المحرّم أكلها لعاد هذا الحكم على المقصد الضروريّ بالانتفاء، ولزم معه انتفاء الحاجيّ، فأبيح له أكل الميتة حفاظًا على النفس من الهلاك، ولم يعتبر المقصد الحاجيّ الذي هو أقلّ رتبة من الضروريّ.
- ② صلاة الجماعة من المقاصد الحاجية الّتي يحفظ بها الـتين، ووجود الإمام الصالح غير الفاسق من المقاصد التّحسينية، ففي حالة عدم وجود الإمام الصالح، وراعينا هذا المقصد التّحسيني، فإنّا سنضيع المقصد الحاجي الذي هو صلاة الجماعة، ففي هذه الحالة نتغافل عن المقصد التّحسينيّ ونقتم هذا الإمام الفاسق لتحصيل المقصد الحاجيّ.
- € تحريم شرب الخمر داخل في الكلّية الثّالثة من الكليات الخمس، وهي حفظ العقل، والإبقاء على الحياة داخل في الكلّية الأولى، وهي حفظ النفس، فإذا أصيب الإنسان بغُصنَّة، بأن وقف الطّعام في حلقه فلم يكد يُسيغه، وأشرف على الموت، ولم يجد أمامه إلاّ الخمر، فإذا راعينا مصلحة حفظ العقل ومنعناه من شرب الخمر هلك ومات، فنكون قد ضيّعنا بهذا الحكم مصلحة حفظ العقل ومعها النفس كذلك، ولذلك رفع الشّارع الإثم عن شرب الخمر في هذه الحالة، بل وأوجب شرب المقدار المزيل للغُصنة؛ تقديمًا لمصلحة حفظ النفس على العقل.
- كَ تَشْرِيعِ النّجارة داخل في الكلّية الخامسة من الكلّيات الخمس، وهي حفظ المال، وتحريم اتّخاذ الزّنا وسيلة للكسب داخل في الكلّية الرّابعة، وهي حفظ النّسل، فنقتم مراعاته هنا، ونلغي مراعاة حفظ المال، وفي هذا يقول تعالى: {وَلا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُنْيَا} [النور: 33].

* خلمسا _ العقوبات الشّرعيّة وعلاقتها بمقلصد الشّريعة *

أ ـ تعريف العقوبة: هي (جزاء في الدّنيا يقرّره الشّارع في حـقّ مـن يخالف أحكام الشّريعة الإسلاميّة، وتختلف طبيعة ذلك الجزاء باختلاف الجرم حِدّة وخِفّة).

ب _ أنواع العقوبات:

العقوبات على ثلاثة أنواع: (قصاص، وحد، وتعزير):

- وظيفة حقوقية: قصد تكوين وعيِّ عام لدى النّاس بالحقوق الّتي منحها الله وأقرّها للإنسان في ظلّ دينه المحتضن للبشريّة كلّها.

ب _ المقاصد الحاجيّة:

- _ تعريفها: هي (المصالح الّتي يحتاج إليها النّاس من حيث التوسيعة ورفعُ الضّيق المؤدّي في الغالب إلى الحرج والمشقّة اللّحقة عند فقدانها، ولكن لا يبلغ مبلغ الفسك بفقدان الضّروريّات).
- _ أمثلتها: شرّع الإسلام مجموعة من الأحكام لرفع الحرج والتّيسير عن النّاس:

1) في العبادات:

- _ شرّع الإسلام قصر الصلاة وجمعها للمسافر (حفظ الدّين).
- أذن الله بالإفطار للمريض والمسافر، والتّيمة للعاجز عن استعمال الماء
 (حفظ النّفس).
- _ وجوب النّظر في ملكوت السّموات والأرض لمعرفة الله، قال تعالى: {أُولَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ} الأعراف: من الآية185 (حفظ العقل).

2) في المعاملات:

إباحة العقود الّتي تحقق حاجات النّاس من البيع والكراء والإجارة والرّهن والضّمان (حفظ المال).

3) في العادات:

- _ أبيح الصبيد (حفظ المال).
- ــ أبيح التّمتّع بالطّيّيات ممّا هو حلال، مأكلا ومشــريّا وملبسّــا ومَرْكَبّــا (حفظ النّفس).
 - _ العلاج من ألم شديد لا يؤدي إلى الموت (حفظ النّفس).
 - _ المنع من الخلوة بالأجنبيّة (حفظ النّسل).

ج _ المقاصد التّحسينيّة:

- _ تعريفها: هي (الأخذ بمحاسن العادات ومكارم الأخلاق، وإذا فقدت تصبح حياة النّاس مستقبحة في تقدير الشّرع والعقلاء).
- أمثلتها: شرّع الإسلام مجموعة من الأحكام لتحقيق المقاصد التحسينية:

1) في العبادات:

- ــ تشريع النَّوافل في الصَّلاة والصَّيام (حفظ الدَّين).
 - _ تشريع الطّهارة (حفظ النفس).
- _ الأمر بأخذ الزينة من اللباس والطّيب عند كلّ مسجد (حفظ النفس).

2) في المعاملات:

- _ تحريم النّجاسات والمضارّ (حفظ النّفس).
 - _ تحريم البيع على البيع (حفظ المال).
- _ تحريم الخطبة على الخطبة (حفظ النّسل).
- ـ تحريم خروج المرأة بزينتها في الطّرقات (حفظ النسل).

3) في العادات:

_ إرشاد الشّرع إلى آداب الأكل والشّرب والنّـوم وغيرها (حفظ النّفس).

كتاب العلوم الإسلامية | الثالثة ثانوي | ط 2020م || أ. جمال مرسلي || Janersli.djamel

1) عقوبة القصاص: هي (العقوبات المقررة على جرائم يجب فيها القصاص أو الدّية؛ وتكون في الاعتداء على النّفس بإزهاق الرّوح عمدًا أو ما دون النّفس، بتعمد جرح البدن أو قطع الأطراف).

تعريف القصلص:

لغة: معناه تتبّع الشّيء، ومن ذلك قولهم: اقتصصت الأثر إذا تتبّعته. وشرعا: هو «أن يُفْعَلَ بالجاني مثلَ ما فَعَلَ بالمَجْنِيِّ عليه». فإن قتله عمدا عدوانا قُتِلَ، وإن قطع منه عضوا أو جرحه عمدًا عدوانا فعل به مثل ذلك إن أمكن. والحاكم هو من ينقذ القصاص.

الحكمة من تشريع القصلص:

- _ حفظ الأنفس.
- _ منع النّاس من اقتراف الجرائم.
 - _ تحقيق الأمن و العدل.
- _ ردع القلوب القاسية الذالية من الرّحمة والشّفقة.
- * حقّ العفو في القصاص: للمجنيّ عليه أو أوليائه حقّ العفو عن الجاني، بعوض وهي الليّة، أو بغير عوض.

والدية: هي «المال المؤدّى إلى مَجْنيّ عليه، أو وَلِيّه، أو وارثه بسبب جناية».

2) عقوبة الحدّ:

الحدّ لغة: بمعنى المنع، وحدود الله: محارمه الّتي نهى عن ارتكابها وانتهاكها، قال تعالى: {تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ فَلا تَقْرَبُوهَا} [البقرة: 187]، وسمّيت بذلك لأنّها تمنع من الإقدام على الوقوع فيها.

وشرعًا: هي (عقوبة مقدرة شرعا تجب حقًّا لله تعالى).

والحدود ليس لأحد الحقّ في التصرف بها.

أمّا المعاصى الّتي وجب فيها الحدّ فهي:

- خمس أوردها القرآن الكريم، وهي: (الزّنا، والقذف، والسرقة،
 والحرابة، والبغي).
- _ وثلاث ورد أنّ عقوبتها الحدّ في الستّة، وهي: (الرّدة، وشرب الخمر، والله اط).
 - _ الحكمة من مشروعية الحدود:
 - _ زجرا للنَّفوس عن ارتكاب المعاصى والتَّعدّي على حرمات الله.
 - ـ تحقيق الطّمأنينة في المجتمع.
 - _ إشاعة الأمن بين أفراد المجتمع.
- تحقيق الكلّيّات الخمس (حدّ الرّدّة لحفظ الدّين، وحدّ الحرابة وحدّ البغي لحفظ النّفس وحفظ المال وحدّ السرّقة لحفظ أموال النّاس، وحدّ الزّنا والقذف واللّواط والبغي لحفظ النّسل، وحدّ شرب الخمر لحفظ العقل).
- في نتفيذ الحدّ على الجاني تطهير له في التنيا؛ لحديث خزيمة بن ثابت: "من أصاب حدًا أقيم عليه ذلك الحدّ، فهو كفّارة ذنبه".
 - 3) عقوبة التعزير:
 - التَعزير لغة: هو التَاديب.
- _ وشرعا: هو (التَّلْايب في كلّ معصية لا حدّ فيها ولا قصلص ولا كفّارة).

حكم التعزير: التعزير مشروع في كلّ معصية لا حد فيها ولا قصاص ولا كفارة، فعن أبي بردة بن نيار -رضي الله عنه- أنّ النّبيّ ش قال: "لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حدّ من حدود الله".

ويختلف حكمه باختلاف ظروف الجاني من حيث مكانتُ الاجتماعيّة، ووضعه الأخلاقيَّ، ومن حيث الظّروف الّتي أحاطت به عند فعل المعصية والقيام بها، ودوافعه لذلك، ومبرّراته عند سماع أقواله من قبل الحاكم أو القاضي.

مع التنبيه إلى أنّ المذكّرة الّتي جاءت مع التّدرّجات ذكرت بأنّ حكم التّعزير هو الوجوب.

ولم يرد نص على تحديد عقوبة معينة في التعزير، فهو راجع إلى الإمام (الحاكم) أو نائبه (القاضي)، يجتهد في تقديره، ويفعله إذا رأى المصلحة، ويتركه إذا اقتضت المصلحة تركه.

أمثلة عن جرائم التعزير:

- _ المجاهرة بالفطر في رمضان.
 - ــ الغشُّ في البيع.
 - _ أكل المسلم للحم الخنزير.
 - _ الرَّشوة.
- _ سرقة شيء لم يبلغ النصاب.
- _ ترك سداد النَّيْن مع قدرته على سداده.
- _ ترك الصلاة المفروضة حتى تخرج عن وقتها.

أمثلة عن عقوبات التعزير: السجن، الجلد، غرامة مالية...

الحكمة من مشروعية التعزير:

- عيانة المجتمع من الفوضى والفساد.
 - إ ـ دفع الظّلم عن المظلومين.
 - _ ردع وزجر العصاة وتأديبهم.
- بيان مدى صلاحيّة الشّريعة الإسلاميّة لكلّ زمان ومكان وشمولها لجميع جوانب الحياة.
 - __ شمول عقوباتها لجميع الجرائم الّتي توجد على وجه الأرض.

* سلاسا _ الحكمة العامّة من تشريع العقوبات *

- تساهم في القضاء على الجرائم أو التّخفيف منها.
- _ تعمل على رفع الفساد الواقع في العالم الإسلامي.
 - _ تحافظ على الكلّيّات الخمس.
 - _ تردع من في نفسه ميل الجريمة.
 - _ تحفظ أمن واستقرار المجتمع.
- _ تطهير للجاني من النّنوب، لقول رسول الله عن المرأة الغامدية بعد أن طبّق عليها الحدّ: "لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من
 - أهل المدينة لوسعتهم" رواه مسلم.
 - _ إرضاء لله -تعالى- بتطبيق شريعته.
 - _ القضاء على عادة الثَّأر والتَّعدّي في القتل.